

تراجع سيادة القانون سبب تهاوي الاقتصاد التركي

تقريباً لا يحصل على تعليم ولا يجد فرصة عمل. لكن الارتفاع الكبير في نسب البطالة بين الشباب في عام واحد ربما لا يمكن ربطه فقط بالتراجع الاقتصادي. فالأمر يتصل أيضاً بالوضع المساوي لنظام التعليم حيث يبدو للأسف أن نظام التعليم في تركيا غير قادر على تخريج شباب يملك من المهارات والمواصفات تتماشى مع ما يثير شهية أصحاب الأعمال.

في الأسبوع الماضي، قال فيلي أجبابا، نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الأساسي في البلاد، إن متوسط البطالة في أوساط الشباب في دول الاتحاد الأوروبي يبلغ نحو 15 بالمائة، بينما تأتي تركيا وراء أيسلندا فقط كثاني أعلى دول القارة من حيث نسبة البطالة.

ويشعر أجبابا بقلق بالغ من معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب، لكنه يرى الأمر ناتج عن تراجع النمو الاقتصادي ولا علاقة له بانخفاض مستويات جودة التعليم.

وتشير التوقعات إلى أن واردات تركيا ستراجع خلال العام الحالي إلى ما دون المستويات التي سجلتها في عام 2002 البالغة 202 مليار دولار. وتمثل أرقام الواردات مؤشرات واضحة على النمو حيث تعكس بوضوح الطلب على الطاقة وغيرها من البضائع.

من الممكن الحديث عن العديد من المؤشرات الأخرى، التي تظهر كيف يتبع الاقتصاد التركي النظريات الاقتصادية الراسخة عن العلاقة بين سيادة القانون وأداء الاقتصاد، لتؤكد جميعها مدى انهيار سيادة القانون في ظل حكم الرئيس رجب طيب أردوغان.

ببساطة إلى تدهور الأوضاع سيادة القانون. ليست مسألة البطالة سوى عرض جانبي للانكماش الاقتصادي، لكنها وصلت إلى مستويات خطيرة جدا بوصولها في مايو الماضي إلى 12.8 بالمائة مقارنة مع 9.7 بالمائة قبل عام.

الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة ارتفاع مستوى البطالة في القطاع غير الزراعي في مايو إلى 15 بالمائة مقارنة مع 11.6 بالمائة في الشهر نفسه من العام الماضي.

101
تصنيف تركيا بين 113 بلدا في مؤشر سيادة القانون للمشروع العالمي للعدالة

وفي ظل قلة مصداقية بيانات البطالة المتعلقة بالقطاعات غير الزراعية لأسباب عديدة، فإن الأرقام المتعلقة بالعمالة في القطاع غير الزراعي توفر إطلالة أكثر مصداقية على التوجهات السائدة في سوق العمل.

وإلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل متسارع وتراجع مستويات التشغيل وخلق فرص العمل إلى احتلال تركيا حاليا المرتبة قبل الأخيرة ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتظهر بيانات معهد الإحصاءات التركي أن البطالة في أوساط الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاما قد زادت إلى 23.2 بالمائة في مايو من نحو 17.8 بالمائة في الشهر نفسه من العام الماضي. وتشير الإحصاءات أيضا أن ربع الشباب التركي

إيسار كاراكاش
كاتب في موقع
أحوال تركية

تؤكد الأوضاع الاقتصادية في تركيا يوما بعد يوم مدى الترابط الوثيق بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي. وهذا يعني ببساطة أن أي بلد يطبق معايير قانونية مرتفعة مثل حماية حقوق الملكية وشفافية التشريعات والقضاء تاتيها استثمارات أكبر فترتفع معدلات النمو.

ويتضح ذلك التدهور في تراجع تدفق الاستثمارات المباشرة في العام الماضي إلى 12 مليار دولار مقابل 22 مليارا في عام 2007. كما يتضح في الانكماش المرجح للاقتصاد هذا العام مقابل نمو بنسبة 7 بالمائة في عام 2007.

أما مؤشر الإنتاج الصناعي فقد انكمش بنسبة 3.9 بالمائة في يونيو الماضي مقارنة بما كان عليه قبل عام، وبنسبة 3.7 بالمائة عن الشهر السابق وفقا للبيانات الرسمية لمعهد الإحصاءات التركي. ويظهر ذلك التدهور في احتلال تركيا المرتبة 101 من بين 113 بلدا شملها مؤشر سيادة القانون الذي يصدره المشروع العالمي للعدالة.

وتكشف بيانات معهد الإحصاءات التركي المتعلقة بالوقى العاملة عن شهر مايو الماضي تراجعاً مشابهاً، حيث تظهر انخفاضات حادة في التشغيل بصورة عامة ومن بينها العمالة المرتبطة بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

في تلك الأثناء دخل الاقتصاد التركي في حقبة شديدة الاضطراب أحد أسبابها الأساسية تراجع معدلات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهو أمر يمكن رده

تونس تتطلع لإنتاج قياسي من زيت الزيتون

السلطات تراهن على الزيتون لخفض العجز التجاري



موسم حصاد واعد رغم التهديدات المناخية

وأبدى الوزير تفاؤله بشأن محصول الزيتون للموسم الحالي، وقال "سيكون محصولنا قياسيا هذا العام، ونتوقع أن نحصل على صادرات أو المركز الثاني في إنتاج وتصدير زيت الزيتون".

وتأثر إنتاج الزيتون بالبلاد كثيرا بفعل عامل شح الأمطار والتغيرات المناخية التي شهدتها البلاد في العقد الأخير.

ووفق أرقام رسمية، يبلغ مجموع الموارد المائية التونسية 4.8 مليار متر مكعب، بينما عدد السدود يبلغ 35 سدا بطاقة تعبية تقدر بنحو 2.7 مليار متر مكعب.

350
ألف طن من زيت الزيتون إنتاج تونس المتوقع هذا الموسم سيذهب معظمه إلى التصدير

ويعتقد البعض أن تونس قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي حين تغير الحكومة رؤيتها للزراعة، التي لا تزال مهتمة حيث لا تزال تعتبرها مكتملة للزراعة.

وتقول وزارة الفلاحة إن مجموع الأراضي القابلة للزراعة في تونس يبلغ 5 ملايين هكتار، أي أن المستغل حاليا لا يتجاوز 24 بالمائة.

وتصاعدت تحذيرات الخبراء من مخاطر التغيرات المناخية المتسارعة على أمن التونسيين الغذائي في السنوات المقبلة، إذا لم يتم اعتماد سياسات عاجلة للتأقلم معها باعتبارها حلول مبتكرة وعمليات مواجهة هذا التهديد الوجودي.

ويرجح أن تواجه تونس ارتفاعا في معدلات الحرارة وانخفاضا شديدا في تساقط الأمطار وارتفاع مستوى البحر وزيادة حدة الظواهر المناخية القاسية، والتي تتمثل في الجفاف الحاد والعواصف الشديدة.

وتكشف شح المياه في السنوات الثلاث الأخيرة عن واقع صعب يمر به المزارعون على وجه التحديد، وهو ما فاقم من أزمة تونس الاقتصادية، التي تعاني منها جراء تراجع العديد من القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية.

وإزاء ارتفاع التهديدات بتراجع مخزونات المياه، أبدى الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري سرارا لقلقه من انعكاسات تراجع مياه الري على الزراعة، التي تستأثر بنحو 80 بالمائة من احتياجات البلاد من المياه.

وتلقت تونس في مايو الماضي دعما جديدا من منظمة الأغذية والزراعة (فاو) في طريق تعزيز خطواتها نحو تطوير الزراعة، التي تعتبر واحدة من محركات النمو الاستراتيجية، بهدف التحول إلى إنتاج المحاصيل بالطرق النظيفة.

تجمع التقديرات على أن تونس تتجه لتحقيق إنتاج قياسي من زيت الزيتون بعد موسم زراعي جيد هذا العام رغم موجة الجفاف التي أثرت بشكل ملحوظ على القطاع في السنوات الماضية، في دليل آخر على نجاح خطط الحكومة لدعم الصادرات رغم التهديدات المناخية.

ووفق بيانات المعهد الوطني للإحصاء فقد ارتفع العجز التجاري للبلاد خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام إلى 11.16 مليار دينار (نحو 3.89 مليار دولار)، مقابل 9.94 مليارات دينار (نحو 3.47 مليارات دولار) بمقارنة سنوية.

وفي مذكرة حول التجارة الخارجية بالأسعار الجارية نشرها على موقعه الإلكتروني، فسّر المعهد هذا الارتفاع بالقفزة في الصادرات بنسبة بلغت 13.2 بالمائة والواردات بنسبة 12.9 بالمائة.

وتعتقد الأوساط الزراعية المحلية أنه في حال بلوغ مستوى زيت الزيتون التونسي الإنتاج المتوقع، فإنه سيعيد البلاد إلى الصدارة مرة أخرى ويجعلها تحتل المركز الثاني بعد إسبانيا بعد أن ظلت ضمن المراكز الخمسة الأولى عالميا إلى جانب كل من إيطاليا واليونان والبرتغال.

ويؤكد خبراء أن الارتفاع المتوقع في صادرات تونس من الزيت يعود للنقص الكبير في محصول الزيتون في إسبانيا أكبر منتج في العالم، علاوة على احتكام مصدريين تونسيين أسواقا جديدة لاسيما كندا والولايات المتحدة والصين واليابان والهند.

ويقدر معدل الصادرات التونسية السنوية من زيت الزيتون خلال العقد الأخير بما لا يقل عن 145 ألف طن، معظمها يذهب إلى الأسواق الأوروبية حيث تمثل الصادرات قرابة 80 بالمائة من الإنتاج المحلي.

وفي مسعى لزيادة الإنتاج في السنوات القادمة، تواصل تونس مخطتها لزراعة نحو 10 ملايين غرسة زيتون جديدة بحلول 2020 لتعزيز حضورها كواحدة من أكبر الدول المنتجة لزيت الزيتون في العالم.

ورغم أن البلاد تواجه أزمة نقص حاد في المياه الصالحة للري أو الاستهلاك البشري، ما يجعلها أمام تحدي إعادة النظر في الخارطة الزراعية لها خلال الفترة المقبلة، لكن هناك إصرار كبير على ما يبدو على الاستثمار في القطاع.

وأكد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سمير الطيب في 2017 أن بلاده بالتعاون مع البنك الدولي ستستثمر في قطاع الزراعة بغرس هذه الكميات الضخمة من شتلات أشجار الزيتون.

وقال حينها إن "زيت الزيتون التونسي يباع بسهولة خارجيا.. إنها سلعة تونسية مطلوبة عالميا، ونصّر إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا والخليج واليابان".

وقال شكري بيوض، المدير العام للديوان الوطني للزيتون، الذي سيقام هذا الشهر، إن موسم جني الزيتون للموسم الحالي 2019-2020، الذي سيطلق في شهر نوفمبر المقبل سيكون واعدا وأن المحصول قد يتجاوز المعدلات المعهودة.

وتشير توقعات خبراء القطاع إلى أن حجم إنتاج زيت الزيتون سيتضاعف مقارنة بالموسم السابق، الذي يعد الأسوأ بالنظر إلى الموسم الذي قبله.

رياض بوعدة
صحافي تونسي

تونس - تعول تونس كثيرا على الموسم الجديد لجني الزيتون، الذي ينطلق بعد أشهر قليلة لخفض العجز التجاري المتفاقم عبر تصدير معظم إنتاج الزيت، في ظل التوقعات بتحقيق إنتاج قياسي هو الأول منذ خمس سنوات.

ويعد قطاع إنتاج زيت الزيتون من أكثر القطاعات الحيوية التي تضررت في السنوات الأخيرة وتراجعت مردوبيته بسبب الجفاف، الذي زاد من أوجاع اقتصاد تونس، الذي يحاول الخروج من أزمامته المزمنة.

ويراهن المسؤولون والمختصون في الزراعة على أن تغادر بلادهم منطقة الخطر تدريجيا من خلال خفض العجز التجاري مع تعافي إنتاج الزيت الذي يذهب معظمه إلى الخارج.

وقال شكري بيوض، المدير العام للديوان الوطني للزيتون في وقت سابق هذا الشهر، إن "موسم جني الزيتون للموسم الحالي 2019-2020، الذي سيطلق في شهر نوفمبر المقبل سيكون واعدا وأن المحصول قد يتجاوز المعدلات المعهودة".

شكري بيوض
محصول الزيتون هذا الموسم سيتجاوز المعدلات المعهودة

وتشير توقعات خبراء القطاع إلى أن حجم إنتاج زيت الزيتون سيتضاعف مقارنة بالموسم السابق، الذي يعد الأسوأ بالنظر إلى الموسم الذي قبله.

ووفق البيانات الرسمية، أنتجت تونس الموسم الزراعي الماضي 140 ألف طن من الزيت صدرت منها 117 ألف طن بقيمة 1.58 مليار دينار (551 مليون دولار) مما انعكس على الميزان التجاري الغذائي.

وتوقعت وزارة الفلاحة الشهر الماضي أن يصل الإنتاج إلى مستويات قياسية عند حوالي 350 ألف طن، ليتجاوز المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2015 والبالغ نحو 340 ألف طن.

ومن شأن هذه التوقعات أن تساعد تونس على تقليص العجز في الميزان التجاري الذي وصل منحى الارتفاع منذ بداية العام الحالي محدثا كل الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها في العامين الماضيين.

حلفاء فيسبوك يتنصلون من دعم عملتها الرقمية

وقال أحد داعمي العملة "كان ينبغي إجراء تلك المحادثات حول التنظيم قبل الكشف عن المشروع من أجل فهم طريقة تفكير الجهات التنظيمية لتفادي ذلك الانفجار في ردود الفعل".

ومع تزايد التوتر بين فيسبوك وشركائها في اتحاد لبرا تواصل الجهات التنظيمية التدقيق في مشروع العملة.

فايننشال تايمز أكدت أن 3 أعضاء على الأقل في تحالف لبرا ناقشوا الانسحاب من المشروع

وظهر هذا الأسبوع أن العملة المقترحة تخضع لتدقيق من قبل منظم مكافحة الاحتكار في الاتحاد الأوروبي. كما أصدر مسؤولو حماية البيانات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وأستراليا وكندا بيانا شديدا للتهمة بشأن المخاوف المتعلقة بالخصوصية.

كما أمدت المخاوف أيضا إلى خطر غسيل الأموال والتهرب الضريبي، لكن الخطر الأكبر هو أن تؤدي إلى هدم العملات السيادية الأمر الذي يهدد النظام المالي والاستقرار العالمي.

كشفت تقارير عالمية أن الحلفاء الذين جمعهم فيسبوك بدأوا بمحاولة التنصل من الاتحاد الذي شكلته فيسبوك لدعم مشروع إصدار عملتها الرقمية "لبرا"، وذلك بعد اتساع جبهة الجهات التنظيمية والتشريعية المعارضة للمشروع.

لندن - تزايدت المؤشرات على أن مشروع عملة فيسبوك الرقمية يقترّب من الانهيار، حتى أن فيسبوك لم تعد تخفي ذلك الاحتمال، الذي أشارت إليه الشهر الماضي دون أن تعلن عنه رسميا.

وتكشف تقرير في صحيفة فايننشال تايمز أمس أن 3 أعضاء على الأقل في التحالف الذي شكلته فيسبوك، بدأوا بمناقشة الانسحاب من المشروع.

ويضم اتحاد العملة لبرا، الذي كشفت عنه فيسبوك في يونيو الماضي 28 مؤسسة عالمية بينها مؤسسات بطاقات الائتمان فيزا وماستركارد إلى جانب شركات مثل أوبر وسويتفيا وإيباي وباي بال.

وأشارت العملة المقترحة رنود فعل عنيفة من السلطات الرقابية والسياسيين، وكان من بينها تحقيقات رسمية من قبل الكونغرس الأميركي والاتحاد الأوروبي.

ونسبت فايننشال تايمز إلى مسؤولين في مؤسستين مشاركتين في اتحاد لبرا تأكيدهم أنهم قلقون من تسليط ضوء

على أنهم يمثلون للجهات التنظيمية أن يكونوا ضمن داعمي عملة فيسبوك".

وأكدت مصادر مطلعة على المشروع أن ابتعاد أعضاء اتحاد لبرا عن الإعلان عن دعمهم للعملة الرقمية، أصبح يثير غضب فيسبوك. وقالت إن فيسبوك سمّمت كونها الجهة الوحيدة في مرمى نيران الهجمات على المشروع.

ويدعم الأعضاء المؤسسون بشكل عام أهداف العملة الجديدة التي يمكن أن توسع التمويل المالي، إلا أن اثنين منهم أكدوا لفايننشال تايمز إجراء محادثات بشأن "الخطوات الصحيحة التالية".



تزايد معاول هدم مشروع عملة فيسبوك